الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010–2020)

Governmental subsidies and its implications on the general state budget: A case study of Algeria during the period (2010-2020)

دندن فتحي حسن[1]*، د. قدال زين الدين[2]

[1] مخبر إستراتيجية التحول إلى الاقتصاد الأخضر STRATEV، جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم (الجزائر)، fethi.denden.etu@univ-mosta.dz

[2]جامعة عبد الحميد ابن بأديس – مستغانم (الجزائر)، zinedine.gueddal@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2020/05/12 تاريخ القبول: 2020/11/01 تاريخ النشر: 2022/01/31

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى تقييم انعكاسات الدعم الحكومي على الموازنة العامة للدولة، من خلال دراستنا لحالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 2010–2020، والتعرف إلى المفاهيم الأساسية للموازنة العامة والدعم الحكومي، كما تم التطرق إلى أثر الدعم الحكومي على الموازنة العامة

وخلصت الدراسة إلى أن الدعم الحكومي ممثلتا في التحويلات الاجتماعية، استفادت من حصة معتبر قدرت ب 22% من مجموع النفقات العامة، وتسببت بعجز الموازنة العامة بنسبة تتراوح بين 130% و117% في سنوات 4 الأخير لفترة الدراسة، وكان له أثر سلبي بليغ على الموازنة عامة.

كلمات مفتاحية: الموازنة العامة؛ الدعم الحكومي؛ التحويلات الاجتماعية؛ النفقات العامة؛ دعم الأسعار.

Abstract:

The research paper aims to assess the implications of government subsidies on the state's general budget, through our study of the case of Algeria in the period between 2010-2020, And to identify the basic concepts of the general budget and government subsidies, as well as the impact of government subsidies on the general budget,

The study concluded that government subsidies are represented in social transfers, It benefited from a considerable share of 22% of the total public expenditure, And it caused the general budget deficit by between 130%and 117% in the last 4 years of the study period, And it had an Significant negative impact on the general budget.

Keywords: *the general budget; government subsidies; social transfers; overheads; price subsidies.*

*المؤلف المرسل

1.مقدمة:

تمثل الموازنة العامة المرأة العاكسة لنشاط الدولة، وأصبح إعدادها تثير مصدر قلق عديد من الحكومات، في ظل تزايد ضغوط السكانية وفي وجود ندرة في الموارد الاقتصادية، وتهدف الموازنة العامة للدولة إلى إشباع الحاجات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتمثل سياسة الدعم الحكومي احد آليات الموازنة العامة لتحقيق ذلك، وباتت تتلقى اهتمام شريحة واسعة في المجتمع في مختلف الدول العالم، وخاصة في الدول النامية والذي ينتشر فيها الفقر والحاجة للدعم لتحسين ظروفهم الاجتماعية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية رصدت مبالغ كبير في الموازنة العامة لتنفيذ سياسة الدعم الحكومي، حيث بلغت اعتمادات المخصصة للتحويلات الاجتماعية في نفقات العامة في سنة 2011 قيمة 2065.07 مليار دينار جزائري، وتمثل نسبة 34.8 % من نفقات العامة.(DGPP, 2014) هذا من اجل تحسين ظروف اجتماعية للفئات الفقيرة وتعتبر هذه النسبة كبيرة وأصبحت تأرق الحكومة بسبب مزاحمتها لنفقات التنمية الاقتصادية واستثمار في رأس مال البشري وهذا ما يؤدي إلى عرقلة تحقيق التنمية.

1.1 إشكالية الدراسة:

ومن هذا المنطلق فإن الإشكالية التي يمكن طرحها في هذه الدراسة هي:

في ظل اعتمادات المرصودة للدعم الحكومي ومزاحمتها لبرامج التنمية الاقتصادية، ما هي انعكاسات سياسة الدعم الحكومي على الموازنة العامة بالجزائر؟

2.1 فرضيات الدراسة:

من إشكالية يمكن نقدم الفرضية التالية أن الدعم حكومي باعتباره جزء من النفقات العامة فانه يساهم بشكل كبير في عجز الموازنة العامة.

3.1أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح مدى انعكاسات التحويلات الاجتماعية على الموازنة العامة للدولة.

4.1 أهمية الدراسة:

هذه الورقة البحثية تستمد أهميتها كشف درجة أضرار الناجمة عن تطبيق السياسة الدعم الحكومي على الموازنة العامة وباعتبارها باتت مصدر قلق لدى الحكومات ومدى انعكاسات التحويلات الاجتماعية على عجز الموازنة العامة للدولة.

5.1 منهجية الدراسة:

وفق لطبيعة الدراسة ولغرض تحقيق أهدافها، قمنا باعتماد على المنهج الوصفي في سرد مختلف مفاهيم الموازنة العامة للدولة والدعم الحكومي وأهداف المرجو منهم واعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال الاستعانة ببعض الأدوات البيانات التحليلية لتحليل انعكاسات الدعم الحكومي ممثلتا في التحويلات الاجتماعية على الموازنة العامة لدولة

2.الإطار العام للموازنة العامة:

1.2 مفهوم الموازنة العامة:

توجد عدة تعريفات مختلف للموازنة العامة وهذا باختلاف منظور الوظيفة التي تمارسها، أو الآثار التي تخافها، والعلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي، وقد قدم الباحث عبد المطلب مفهوم الموازنة العامة على" أنها برنامج عمل مالي يتبلور في شكل وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية، وينطوي على تقديرات مفصلة لكل النفقات العامة والإيرادات العامة لسنة قادمة، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية"(عبد المطلب، 2010، صفحة 59)

ويوجد مفهوم أخر للموازنة العامة، والذي اعتبرت خطة سنوية للقطاع العام، من خلاله تتحدد الإيرادات محتملة تحصيلها وتنبؤات الإنفاق العام الضروري، من اجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدولة من القيام بالنشاط الاقتصادي خلال سنة قادمة.(الاعسر، 2016، صفحة 223)

وعرفها المشرع الجزائري على أنها "الوثيقة تقدير للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها"(براهمي و قرقب، 2020، صفحة 447)

2.2 مكونات الموازنة العامة:

ويقصد بالموازنة العامة بأنه التقدير المبدئي التي تقوم بإعداده السلطات المالية عن سنة مالية مقبلة، لكل من المصروفات والإيرادات العامة للدولة بالتفصيل وتشمل جانبين:(قناوي، 2006، الصفحات 193-194)

1.2.2 الجانب الأول المصروفات:

ويسمى محاسبيا بالاستخدامات مدونة جملا وتفصيلا، ويشرح جوانب الاستخدامات مثل الأجور والمدفوعات التحويلية أو الدعم والنفقات الجارية للجهاز الإداري الحكومي، ومصروفات المحلية والنفقات

الاستثمارية موزعة على مختلف القطاعات كزراعة والصناعة والخدمات...الخ.

2.2.2الجانب الثاني الإيرادات:

وهو ذلك الذي ينتظر أن تذهب إلى الخزانة الدولة من رسوم الجمركية والضرائب وفوائض المشروعات الحكومية، أو ما يطلق عليه الإيرادات السيادية للدولة، وتشمل كذلك إيرادات الرأسمالية الناتجة عن حصيلة الأوراق المالية والقروض المحلية والأجنبية وأقساط الإهلاك وغيرها.

3.2 قواعد الموازنة العامة:

تتمثل قواعد الموازنة العامة في :(قناوي، 2006، الصفحات 194-195)

1.3.2 التقديرية: الأرقام التي تحتويها هي تقديرية وليست فعلية، ومتوقعة عن سنة مالية التالية لكل من المصروفات والإيرادات الحكومية، يطلق عليها في غالب مشروع موازنة العامة، ولهذا فهي تختلف عن الحساب الختامي الذي يتم إعداده حسب ما تم إنفاقه وتحصيله بالفعل خلال سنة مالية السابقة، وغالبا هذه الأرقام لا تكون متطابقة مع أرقام الموازنة العامة التقديرية.

2.3.2 السنوية: يتم إعداد موازنة عامة وفق تقديرات وتوقعات لسنة كاملة، وغالبا ما تكون ميلادية وتبدأ من بداية السنة الميلادية.

3.3.2 تفصيلية: حيث يتم توضيح وكشف كافة النفقات وإيرادات الدولة جملة وتفصيلا، بحيث يتم قيد كل بند من بنود الاتفاق، ويتم كذلك توزيعه على مختلف القطاعات والهيئات والوزارات جملا وتفصيلا، وتسجل كذلك كل الإيرادات المتحصل عليها ومصادرها موزعة وفق كل مصدر إيرادي.

4.3.2 معتمدة: مشروع الموازنة العامة يحال إلى المجلس التشريعي لإبداء الرأي ومناقشته وتدوين الملاحظات وما يراه من التعديلات، وفي بعض الدول يتم ذلك بعد مراجعة المشروع بمعرفة مستشاري رئيس الدولة أو رئيس الحكومة.

5.3.2 قاعدة عدم التخصيص: وهذه القاعدة تنص على عدم تخصيص إيراد معين من اجل نفقة معينة، لأنه يتم تخصيص كافة الإيرادات العامة من اجل مواجهة كافة النفقات العامة، وهذه القاعدة تعنى انه لا يجوز على سبيل المثال تخصيص إيرادات الضرائب على السيارات من اجل تشييد الطرقات.

6.3.2 قاعدة التوازن: تلتزم هذه القاعدة يتساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة وإذا كانت عكس ذلك فإنها لا تحقق قاعدة التوازن، وغالب ما تكون الإيرادات عامة اقل من النفقات العامة.

4.2 وظائف الموازنة العامة:

تتمثل وظائف الموازنة العامة في:(قناوي، 2006، الصفحات 196-197)

- التأكد من أن الموازنة العامة تعبر عن أهداف وأولويات الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التأكد من تحقيق الموازنة بين تقديرات النفقات والإيرادات.
- التأكد من الموازنة تعمل على توازن بين متطلبات النفقات الجارية من جهة وبين متطلبات النفقات الاستثمارية لمشاريع التنمية من جهة أخرى.
- يتم إعداد الموازنة العامة والموازنات المستقلة والفرعية أو الملحقة بأسلوب سليم، تتفادى من خلالها الوقوع في التكرار والازدواج تساعد على المقارنة الدقيق.
- يجب اعتماد الموازنة أساسا من اجل دفع حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عبر تركيزها على برامج ومشاريع بدلا من الاهتمام ببنود الاتفاق بغض النظر عن علاقتها ببرامج محددة.

5.2 أنواع الموازنات:

يوجد عدة أنواع من الموازنات العامة وهي:(توبين، 2015، الصفحات 170-171)

1.5.2 موازنات الرقابة (موازنة البنود):

وتدعى كذلك بالموازنة النقدية وتعتبر أول استخدام من بين أنواع الموازنات، وهي المرحلة التي مر بها تطور الموازنة من مراحل الرئيسية، وكان الهدف الأساسي لها هو فرض رقابة المركزية على مصروفات أو النفقات العامة، ومنع الاختلاسات المالية بدون وجه حق، ومحاولة إحكام السيطرة على عيوب الإدارة الحكومية.

2.5.2 موازنة البرامج والأداء:

وتدعى أيضا موازنة الإدارة، وفي هذه المرحلة تحول الاهتمام الى خدمة الإدارة الحكومية بعدما كان فرض الرقابة، والغرض من ظهور الموازنة العامة على شكل أعمال وبرامج رئيسية هو رفع كفاءة الإدارة الحكومية وتطويرها في أعمالها بالإضافة إلى أعمال البرمجة.

3.5.2 موازنة التخطيط والبرمجة:

وفي هذه المرحلة يتم ربط السياسة الاقتصادية والمالية المعتمدة بخطة اقتصادية محددة، وبواسطة مجموعة من الأنشطة والبرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية والمالية للحكومة، وهذه الموازنة تهتم أساس

بالتخطيط الشامل والأنشطة وتكليف المهام، ويجب تحديد المسبق لمجموع تكاليف المهمة بصرف النظر عن الوحدات التنظيمية والتي قد تستعمل لتنفيذ البرامج، وتعتبر هذه المرحلة حديثة وسبب ظهورها هو تطور وسائل جمع البيانات والتخطيط واتخاذ القرار من اجل الرفاهية.

4.5.2 نظام الموازنة الصرفية:

هذا النظام يبدأ من الصفر ولا يهتم بالبيانات التاريخية، وفي هذه المرحلة يتم إعداد الموازنة على أساس عدم وجود أي نفقات أو خدمات في البداية، حيث يرى **Garrison** أن هذا النظام إعداد الموازنة مناسب وخاصة للأنشطة التي تحقق الربح والمنظمات الخدمية والأنشطة الحكومية.

3.الإطار العام للدعم الحكومي:

1.3مفهوم الدعم الحكومي:

من صعب إيجاد تعريف شامل للدعم الحكومي نظرا لتعدد أنواعه وأهداف المرجو منه تحقيقها، وقد عرف فريدريك ريوس FREDRIK REUSSE الدعم بأنه:"أموال مدفوعة أو إيراد متنازل عنه بدون أي مقابل أو بدون مقابل ما يعادل ما تم تحويله، وذلك بغرض نقل مزايا محددة تعتبر ذات صفة تمييزية" هذا التعريف يعاب عليه انه لم يأخذ بعين الاعتبار الأدوار الأخرى للدعم وحصرها في أداة لإعادة توزيع الدخل.(حنصال ا.، 2020، صفحة 13)

أما كارل شوب CARLSHOUPفقدم الدعم على انه أسلوب تتبعه الحكومة من اجل توفير ميزة مالية للشركات في قطاع خاص أو للأسرة من المجتمع،من اجل تمكنها من شراء أو بيع السلع والخدمات للاستهلاك أو التي تدخل في عملية الإنتاج، بالإضافة إلى الحصول على قرض لغرض تيسير بالزيادة أو نقصان، بيع أو شراء سلعة أو خدمة أو استعمال احد عوامل الإنتاج يكون بسعر اقل من سعرها الحقيقي في السوق بدون دعم.(صيام، 1983، صفحة 11)

ويرها الآخرون أن الدعم يمثل تكلفة تتحملها الدولة نيابة عن المواطنين من اجل حصولهم على السلع والخدمات بسعر اقل ما يتحصل عليه المنتج. ووفق لموسوعة البريطانية " encyclopedia Britannica" الدعم يمثل نفقة حكومية تكون إما مباشرة أو غير مباشرة، أو يعتبر حقا اقتصاديا ممنوحا، أو امتياز خاصا تخصص للمشروعات الخاصة أو الأفراد بهدف تحقيق أهداف عامة.(توفيق، 2016، صفحة 10)

2.3 أنواع الدعم:

ينقسم الدعم إلى عدة أنواع منها:

1.2.3وفق أثره على الموازنة العامة للدولة:

أ. الدعم المباشر:

وهو الإنفاق العام الذي يكون بصورة واضحة وصريحة في الموازنة العامة للدولة، وتندرج وفق بند النفقات على عاتقها، وتكون لها مخصصات مالية مثل دعم السلع الغذائية والتعليم ...الخ.(حنصال و بن احمد، 2018، صفحة 114)هذا النوع من الدعم يكون من سهل قياسه وتحليل عوامل تزايده وكذلك طرق ترشيده،(حنصال ا.، 2020، صفحة 16)

ب. الدعم غير المباشر:

هو يمثل "الفرق بين تكلفة إنتاج السلع وسعر بيعها في الأسواق المحلية، ولا يظهر هذا النوع بصورة مباشرة في الموازنة العامة للدولة ولا يسهل قياسه". وله كثير من امثل دعم الطاقة ودعم الأسعار، المؤسسات العامة التي تقدم هذه المنتجات.(حنصال ا.، 2020، صفحة 17)

2.2.3وفق نمط تقديمه للمستفيدين:

أ. الدعم النقدي:

هو الدعم الذي يتم منحه للمستفيدين على شكل دخول نقدية لزيادة من قدرتهم الشرائية وعلى الحصول السلع والخدمات المعروضة في السوق، ومن أمثل على ذلك إعانة العجزة والشيخوخة وإعانة البطالة.(انور رجب، 2018، صفحة 41)

أ.1 برامج الدعم النقدي:

يوجد ثلاثة برامج هي:(انور رجب، 2018، صفحة 41)

- **برنامج المساعدات الاجتماعية النقدية العامة:** يمنح الدعم في هذا البرنامج حسب معايير معينة مثل دخل الفرد وإمكانياتهم على الكسب، ومثال من هذا البرنامج هو رعاية المعوقين،والذين ليس بمقدورهم على العمل وكبار السن.
- **برنامج المساعدات العائلية الخاصة:** يتم ربط الدعم في هذا البرنامج بعدد الأطفال في الأسرة، وتهدف هذه الإعانة إلى المحافظة على قدرة العائلة في رعاية أطفالها.

- **برنامج دعم النقدي المشروط:** يمنح الدعم في هذا البرنامج للأسر الفقيرة بشروط معينة، مثل التحاق جميع أطفال الأسرة المستفيدة من الدعم بالمدارس وتحسين الحالة الصحية،

ب.الدعم العيني:

هو عبارة عن تدخل الدولة لغرض تخفيض أسعار السلع والخدمات في سوق،مما ينتج عنه ارتفاع في الدخول الحقيقية للأفراد، وتكون قيمة الاستفادة من الدعم العيني وفق كمية الاستهلاك الأفراد للسلع المدعمة، وفي غالب الأحيان تكون السلع مدعمة ضرورية، هذا النوع من الدعم يعاب عليه استفادة الفئات الغنية أكثر من الفئات الفقيرة بسبب قدرت الأغنياء على الحصول على السلع المدعمة بكميات أكبر، بالرغم من أن الهدف من الدعم هو استهداف الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل.(عبد المنعم، 2011، صفحة 21)

و فيه مجموعة من بالبرامج .

ا.1 برامج الدعم العيني:

وفيه ثلاث برامج أساسية وهي كالتالي:(صفوت ط.، 2018، صفحة 59)

- **الدعم العام للأسعار:** وهنا تكون استفادة من الدعم لكل أفراد المجتمع، حيث يكون أسعار السلع اقل من أسعار السوق لكافة المستهلكين. مثل ما هو موجود في الجزائر من دعم أسعار مواد الأساسية كالحليب والسكر والحبوب والزيت الغذائي.
- **البطاقات التموينية:** الكمية الدعم هنا تكون محدودة عبر حصص محددة، وتكون أسعار السلع والخدمات اقل من أسعار السوق.
- **برامج التغذية المكملة:** هذا البرنامج يستهدف مجموعة معينة من أفراد المجتمع مثل نساء الرضع والحوامل أو تلاميذ المدارس، وهي تمثل وجبات مدرسية أو أغذية للأطفال الصغر مثل الحليب وغيرها.

3.3 أهداف الدعم الحكومي:

تسعى الحكومات من خلال تنفيذهم لسياسات الدعم الحكومي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية أهمها:

1.3.3 تحقيق العدالة من خلال إعادة توزيع الدخل:

الدعم الحكومي يهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل،

وتوزيع الدخل بين فئات المجتمع قد يظهر فروقا بين هذه الفئات، حيث تظهر الطبقة المحرومة والطبقة الغنية، وتقريب الفوارق بين طبقات المجتمع يتم على أساس حصول على إيرادات ناجمة عن فرض ضرائب تصاعدية من الأغنياء الغنية من جهة وإنفاقها عبر منح إعانات للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل من جهة ثانية، مما ينتج عنه زيادة في الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع مع عدم التأثير في الأسعار النسبية لمختلف السلع والخدمات، ويؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.(توفيق، 2016، صفحة 11)

2.3.3 استقرار الأسعار رفع مستوى المعيشي:

الدعم يهدف إلى توفير السلع والخدمات الضرورية بأسعار تكون مناسبة وفي متناول الفئات المحرومة ومحدودة الدخل، من اجل رفع مستوى المعيشي لهذه الشريحة من المجتمع وتوفير الحياة الكريمة.(محمود، 2013، صفحة 6)

3.3.3 توفير حد أدنى من الغذاء:

يعتبر الدعم اضمن وسيلة من اجل توفير الحد الأدنى من الغذاء وخاصة في الأجل القصير، وذلك بسبب إنفاق جزء كبير من دخل الفئات محدود الدخل على الغذاء خاصة في الدول النامية، وفقا لذلك فان دعم السلع الغذائية يساعد على زيادة الاستهلاك تلك الفئات.(محمود، 2013، صفحة 7)

4.3.3 تحقيق الأمن الغذائي:

إن توفير مدخلات الأساسية للقطاع الزراعي من أسمدة وبذور وأعلاف وغيرها بأسعار مدعمة ومناسبة، تمكن المزارعين من الاستمرار في عملياتهم الإنتاجية وتوفير المنتجات هذا القطاع من لحوم وخضروات وحبوب بكميات كبيرة وبأسعار مناسبة، وهذا من اجل الوصول إلى اكتفاء ذاتي وتحقيق الأمن الغذائي وتقليل من استيرادها.(سعود، 2016، صفحة 37)

وهناك أهداف أخرى تتمثل في:(الخطيب، 2007، الصفحات 6-7)

- توفير فرص العمل للعاطلين نتيجة ارتفاع عدد المشاريع المنتجة في القطاعات المختلفة.
- تامين السكن الملائم لشريحة اجتماعية ذات الإمكانيات المادية المحدودة.
- تعزيز البعد الاجتماعي للدولة من خلال القيام بدورها في تحقيق مستوى معيشي أفضل لأفراد المجتمع بما يضمن لهم حياة كريمة.
- حماية تكوين الأسرة وإعانتها على مجابهة بعض المشاكل المالية والتي قد تعصف ببنائها.
- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

- تصحيح بعض حالات فشل السوق، مثل الطلب على خدمات التعليم والنقل الجماعي والصحة.
- حماية الصناعات الناشئة، مع ضمان استمراريتها بهدف تامين فرص العمل.
- تطوير هيكل الاقتصاد الوطني، عبر دعم القطاعات الإنتاجية غير مضرة
- تشجيع الصادرات عبر تقليص تكاليف الإنتاج، وجعل أسعارها منافسة للأسواق العالمية.

4.3 أثار الدعم الحكومي على النشاط الاقتصادي:

1.4.3 أثار الدعم على الكفاءة:

أثر الدعم على الكفاءة يعتمد على المرونة السعرية للطلب والعرض للسلع المدعمة، بحيث ترى بعض المدارس الاقتصادية أن الدعم ينتج عنه انخفاض الكفاءة لأسباب التالي:(صفوت ط.، 2018، صفحة 66)

- تساهم سياسة الدعم في المحافظة بعض المنتجين غير الأكفاء على استمرارية في السوق بالرغم من عدم تمكنهم من زيادة إنتاجهم مما ينتج عنه إلى انخفاض الكفاءة.
- الدعم يؤدي إلى الإسراف والاستعمال الغير الاقتصادي للسلع المدعمة.

2.4.3 أثر الدعم على المنافسة:

الهدف من الدعم هو إعادة توزيع الموارد لتحسين مستوى المعيشي للأفراد أو بهدف تصحيح فشل السوق، وبهذا يتسبب الدعم في زيادة الإنتاج الشركة المدعم أو تغير طريقة إنتاجها، بالتالي ارتفاع سلع المعروضة ودخول في المنافسة السوقية وذلك عبر:(صفوت ط.، 2018، صفحة 66)

- مساعدة الشركات في إقامة مشروعات في مناطق نائية عن طريق منح تقدمها الحكومة.
- القروض الميسرة التي تمنح بسعر فائدة اقل من القروض مصرفية عادية أو بمدة أطول من المعتاد.
- ضمانات حكومية للقطاع الخاص مثل ضمانات القروض للمشاريع الصغيرة.
- الإعفاءات الضريبية مثل إعفاء الضريبية للشركات التابعة للجمعيات الخيرية.

3.4.3اثر الدعم على الموازنة العامة للدولة:

زيادة الإنفاق العام الدولة نتيجة ارتفاع اعتمادات الدعم المختلفة، يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وخاصة إذا كانت الدولة تعاني أصلا من العجز، مما يجبر الدولة على إصدار نقود جديدة كأحد سبل سد عجز الموازنة العامة وهذا ما يدعى بالتمويل التضخمي للدعم وبالتالي حدوث مجموعة من مضاعفات الناتجة عن ضغوط تضخمية تتمثل في :(صفوت ط.، 2018، صفحة 68)

- زيادة في ثراء الفئات الغنية الغير المستهدفة والغير المستحقة من الدعم مثل التجار والوسطاء وأصحاب الأموال الذين يستغلونهم في نشطات أخرى.
- نقص في قيمة الدعم الذي يستهدف الفئات الفقير، مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة نتيجة هذه المضاعفات زيادة على ذلك مطالبة بمزيد من الدعم.

4.4.3 أثر دعم على الاستهلاك:

زيادة الإعانات والدعم والتحويلات الاجتماعية مثل تعويضات البطالة يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية وبالتالي زيادة كمية استهلاكهم.(الاعسر، 2016، صفحة 101)

5.4.3 إثر على الإنتاج:

تحسين مستوى المعيشي بواسطة دعم مجالات التعليم والصحة والسكن، يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للأفراد وزيادة دخلهم، وبالتالي زيادة نسبة الادخار وتحويلها إلى الاستثمار. مما ينتج عنه ارتفع طاقة الإنتاجية للمجتمع.(الاعسر، 2016، صفحة 98)

5.3 مصادر تمويل الدعم:

يوجد عديد من مصادر تمويل الدعم أبرزها:(محمود، 2013، الصفحات 7-8)

- **الضرائب:** الضرائب والدعم يشتركان في إتمام عملية إعادة توزيع الدخل، فالدعم يمثل إنفاقا والضرائب يمثل تمويلا لهذا الإنفاق.
- **المعونات الغذائية:** المعونات الغذائية تعتبر مصدر مهم لتمويل الدعم، وغالبا ما تتكون المعونات الغذائية من فائض السلع الفلاحية من هيئات وحكومات المانحة للإعانة. ويمكن أن تكون هذه المعونات على شكل قروض ميسرة.
- **التمويل التضخمي أو التمويل الغير التقليدي:** إن زيادة الإنفاق مع عدم مرونة حصيلة الضريبية وضعفها اتجاه تغيير في حجم الدخل يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة، وهنا تظهر الحاجة إلى التمويل التضخمي في شكل إصدار نقود جديدة خاصة في الدول النامية.

4.تقييم الدعم الحكومي وأثره على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020:

1.4 أشكال الدعم الحكومي في الجزائر:

الدعم الحكومي في الجزائر يأخذ شكلين، الدعم الضمني التحويلات الاجتماعية

1.1.4الدعم الضمني:

الدعم الضمني هو يمثل تنازل جزء من إيرادات الدولة المستحقة بهدف تخفيض التكلفة المالية الدولة عن بعض السلع والخدمات المعنية بالدعم إلى اقل من تكلفة التوزيع والإمداد.(غرديان و حفوظة، 2018، صفحة 3)

2.1.4 الدعم الصريح:

ويطلق عليه أيضا التحويلات الاجتماعية هي عبارة عن نفقات عامة تكون مسجلة بصورة صريحة وواضحة في الموازنة العامة وتندرج هذا البند كمصروفات على عاتق الموازنة العامة للدولة.(حنصال و بن احمد، 2018، صفحة 114)

2.4 دراسة تقيميه لتحويلات الاجتماعية في الجزائر:

من اجل تقييم مكونات للتحويلات الاجتماعية، قمنا بدراسة تطور اعتمادات المخصصة في موازنة العامة لكل نوع من أنواع التحويلات الاجتماعية في الفترة الممتدة بين 2010 و2020، والجدول رقم (01) والشكل رقم (01) يوضح حجم الدعم لكل نوع مع أنواع أخرى من التحويلات الاجتماعية كالتالي:

الجدول رقم (01): تطور هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2010–2020) الوحدة: مليار دج

	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	م ق م 2020
	دعم السكن	324,517	754,145	461,709	250,631	255,192	403,275	471,294	304,93	396,069	396,978	360,165
دعم العائلات	1– المنح ذات الطابع العائلي	44,429	41,642	41,405	41,892	42,478	41,813	42,717	41,585	36,298	34,331	41,822
	2– دعم التعليم	87,603	89,234	90,186	100,308	103,012	109,484	114,425	116,72	111,835	121,457	124,516
	3– دعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية (الحليب، الحبوب..)	96,151	279,115	215,63	197,406	213,693	246,819	224,499	182,129	197,715	208,411	198,232
	4– دعم الحصول الكهرباء والغاز والماء	90,447	82,374	76,022	65,973	62,957	81,519	62,839	65,107	81,745	88,848	81,918
	المجموع	318,630	492,365	423,243	405,579	422,140	479,635	444,480	405,54	427593	453,047	446,488

دعم معاشات المتقاعدين	144,03	139,519	249,95	257,936	252,097	251,308	243,513	236,789	256,205	281,974	288.379
الدعم الصحي	199,275	367,823	364,852	263,708	320,478	325,204	321,343	330,186	330,212	336,873	338,262
دعم المجاهدين	124,05	125,695	156,925	171,938	180,557	198,219	197,719	197,859	200,446	198,895	198,395
دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة	128,758	185,527	211,821	224,569	178,659	172,673	163,221	149,63	153,292	153	165,889

المصدر: من إعداد الباحثين وبالاعتماد على: الموقع الالكتروني الرسمي لمديرية العامة لتقديرات والسياسات: تقارير تقديم مشاريع القوانين المالية (2016، ص34)*، (2017، ص42)†، (2019، ص36)‡، (2020، ص34)§

الشكل رقم (01): حجم مخصصات الدعم لكل نوع من أنواع التحويلات الاجتماعية

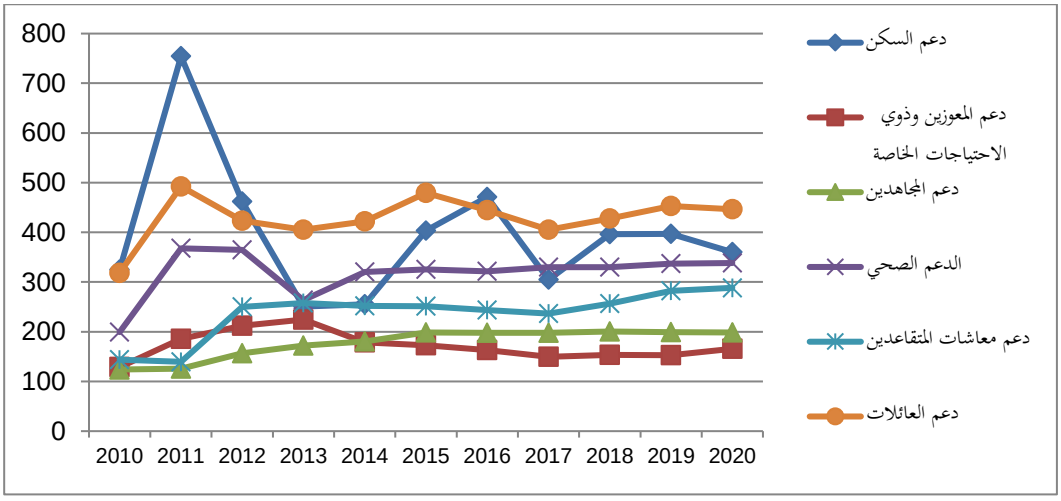

المصدر: من إعداد الباحثين وبالاعتماد على الجدول رقم 01

* http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/RPLF2019.pdf page n° 36(consulté le 29/04/2021)
† http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/RPLF2019.pdf page n° 36(consulté le 29/04/2021)
‡ http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/RPLF2019.pdf page n° 36(consulté le 29/04/2021)
§ http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/2020/RPLF_2020_francais.pdf page n° 34(consulté le 29/04/2021)

نلاحظ الجدول رقم (01) والشكل رقم(01)أن:

- دعم العائلات قد أخذت حصة الأسد من التحويلات الاجتماعية، حيث سجلت أعلى قيمة لها وهي 492,365 مليار دينار في سنة 2011 بنسبة حوالي 24% من مجموع التحويلات الاجتماعية، وهذا راجع إلى ارتفاع اعتمادات التي خصصت لدعم أسعار المواد الأساسية، وكذلك تمت إضافة مواد أخرى ضمن السلع المدعمة وهي مادة الزيت الغذائي والسكر حسب المرسوم التنفيذي رقم 11–108 مؤرخ في 6 مارس سنة 2011(وزارة التجارة، 2011).وكانت أدنى قيمة لها هي 318,630 مليار دينار جزائري في سنة 2010 بنسبة حوالي 26 **%** من مجموع التحويلات الاجتماعية، وهذا راجع إلى سياسة الدعم الأسعار تعتبر شاملة ولا تستهدف الفئات المحتاجة لها، بحيث تستفيد منه كل أفراد المجتمع بدون استثناء وهذا أدى إلى ارتفاع مخصصات دعم العائلات مقارنة بأنواع الدعم الأخرى.
- دعم السكن الذي كانت أعلى قيمة له هي 754,145 مليار دينار جزائري في سنة 2011 بنسبة 36% من مجموع التحويلات الاجتماعية، ولكن سرعان ما تراجعت وأصبحت في سنة 2013 بقيمة 250,631 مليار دينار جزائري بنسبة حوالي 16%، ثم عادت لترتفع مجددا وتتساوى تقريبا في سنة 2016 مع دعم العائلات بنسبة حوالي 25% من مجموع التحويلات الاجتماعية، ثم تتراجع مجددا لتستقر في سنة 2019 عند نسبة 21%.
- الدعم الصحي هو كذلك لقد خصصت له مبالغ معتبر من نفقات التحويلات الاجتماعية، بحيث شهدت سنة 2011 و2012 أعلى قيمة لها بحوالي 365 مليار دينار بنسبة 17.8% في سنة 2011 و19.5% في سنة 2012 من مجموع التحويلات الاجتماعية وبالرغم من تراجع الدعم المخصص للصحة في سنة 2013 بحيث بلغت قيمته 263,708 مليار دينار إلا انه حافظ على نسبته من مجموع التحويلات الاجتماعية ب 16.7%
- دعم معاشات المتعاقدين والذي يمثل دعم صندوق الوطني للتقاعد، فلقد تحصل على اعتمادات معتبرة لمجابهة عجز الصندوق في تسديد كمعاشات المتقاعدين، رغم انه في سنة 2010 خصص له مبلغ قليل بقيمة 144 مليار دينار هذا يدل على تحسن صندوق الوطني للتقاعد. إلا أنها بدأت مخصصاتها بالارتفاع التدريجي إلى إن وصلت قيمة 288 مليار دينار في 2020 أي حوالي ضعف ما كانت عليه في سنة 2010 بنسبة حوالي 16% من مجموع التحويلات الاجتماعية.
- أما فيما يخص دعم المجاهدين ودعم فئات المعوزة وذوي احتياجات خاصة فنلاحظ أن قيمتها

متقاربة، بحيث انه في سنة 2010 كان قيمة دعم المجاهدين 124,05مليار دينار وقيمة دعم فئات المعوزة 128,758 مليار دينار بنسبة حوالي 10% من تحويلات اجتماعية لكليهما، وفي الفترة (2011-2013) كانت مخصصات دعم المعوزين أكثر من دعم المجاهدين، ولكن سرعان ما تقاربت القيمة في 2014 بنسبة حوالي 11% من مجموع التحويلات الاجتماعية، أما في الفترة 2015-2020 كان هناك زيادة قليلة في مخصصات المجاهدين مقارنة بالمخصصات المعوزين، حيث كانت اعتمادات دعم المجاهدين تتراوح بين 198 إلى 200 مليار دينار أما اعتمادات دعم المعوزين كانت تتراوح بين150 الى173 مليار دينار.

3.4 حجم انعكاسات التحويلات الاجتماعية على الموازنة العامة:

نظرا لتنوع الدعم المخصص للتحويلات الاجتماعية، ونظرا لاستفادة كافة أفراد المجتمع من دعم المخصص للعائلات في مجال التعليم ودعم الأسعار السلع الأساسية ودعم الصحي وعدم تخصيصها للفقراء، فانه ترتب على ذلك تخصيص اعتمادات معتبر لها في الموازنة العامة والجدول رقم (02) يوضح قيمة التحويلات الاجتماعية ونسبتها من مجموع نفقات العامة ومجموع عجز الموازنة والشكل رقم (02) يوضح حجم التحويلات مقارنة بحجم عجز الموازنة والشكل رقم (03) نسبة التحويلات الاجتماعية من عجز الموازنة ومجموع النفقات العامة وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم(02):تطور حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2020. الوحدة: مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	م ق م 2020
التحويلات الاجتماعية (مليار دج)	1239,26	2065,07	1868,5	1574,36	1609,12	1830,31	1841,57	1624,92	1763.81	1820.67	1797.57
النفقات العامة للدولة	4657.6	5930.4	7058.2	6024.1	6995.8	7656.3	7297.5	7282.6	7726.3	8200.1	7823.1
التحويلات الاجتماعية /النفقات العامة للدولة	26.6	34.8	26.4	26.1	23	23.9	25.2	22.3	22.8	22.2	22.9
عجز الميزانية العامة للدولة	1600.9	2456.7	3254.1	2128.8	3068	3103.8	2285.9	1234.7	1346.1	1438.1	1533.4
التحويلات الاجتماعية /عجز الميزانية العامة	77.4	84.0	57.4	73.9	52.4	58.9	80.5	131.6	131	126.6	117.2

المصدر: من إعداد الباحثين وبالاعتماد على: الموقع الالكتروني الرسمي لمديرية العامة لتقديرات والسياسات: تقارير تقديم مشاريع القوانين المالية (2016، ص34) ، (2017، ص42) ، (2019، ص36) ، (2020، ص34)

الشكل رقم(02):منحنى البياني لحجم التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية (2010–2020)

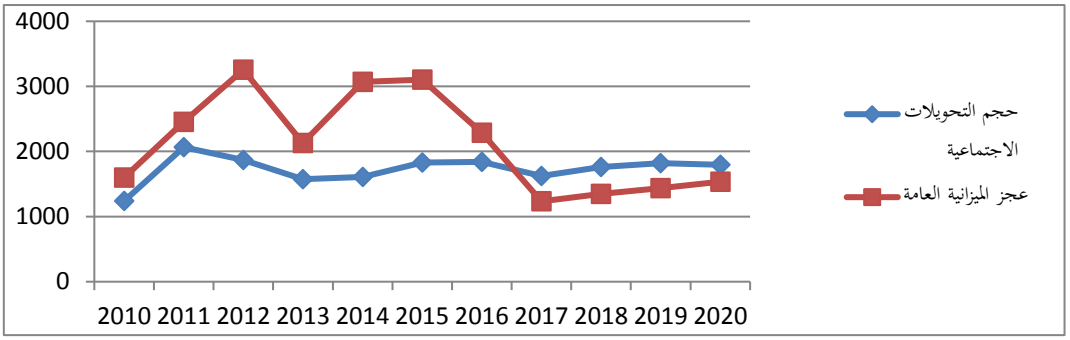

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول 2

الشكل رقم(03):تطور نسبة التحويلات الاجتماعية من عجز الميزانية والنفقات العامة (2010–2020)

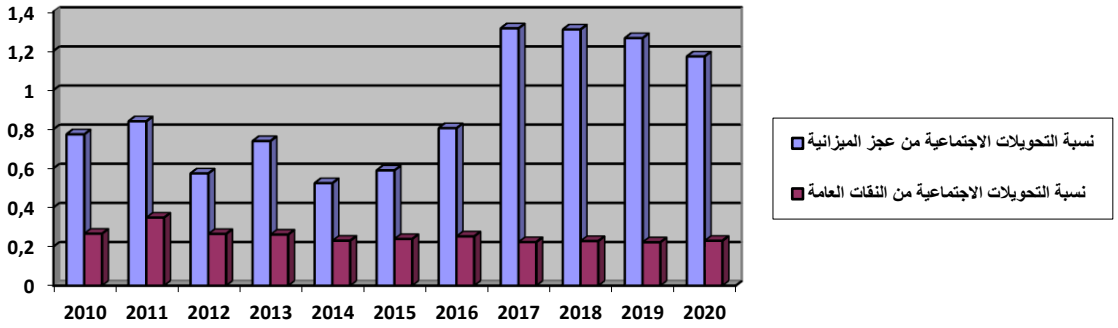

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02)

يتضح من الجدول رقم(02)والشكل رقم(02) والشكل رقم(03) أن:

عجز الموازنة العامة شهد ارتفاع ملحوظ في ظرف سنتين بمقدار أكثر من الضعف في الفترة 2010-2012، فبعدما كان في سنة 2010 مقدار العجز ب 1600مليار دينار أصبح في سنة 2012 3254 مليار دينار، وتزامن هذا مع التوسع في حجم مخصصات التحويلات الاجتماعية حيث بلغ 66% حيث كانت في سنة 2010 بقيمة 1239 مليار دينار وأصبحت في سنة 2012 مقدار 1868 مليار دينار. وما نلاحظ من المنحنى أن ذروة التحويلات الاجتماعية في سنة 2011 حيث بلغ قيمته 2065.07 مليار دينار، وهذا الارتفاع راجع إلى توسع في اعتماد دعم مواد الأساسية كسكر والزيت وفق المرسوم التنفيذي رقم 11-108 مؤرخ في 6 مارس سنة 2011 (وزارة التجارة، 2011)، وهذا استجابة لموجة المظاهرات التي شاهدتها البلاد في بداية سنة 2011 احتجاجا على ارتفاع أسعار المواد الأساسية حيث كان مؤشر أسعار الاستهلاك إلى 150% (غرديان و حفوظة، 2018، صفحة 10) وهذا ما أدى إلى تسبب

التحويلات الاجتماعية بعجز ميزانية الدولة بنسبة 84% في سنة 2011 و57% في سنة 2012، كما أن الدولة كانت في أريحية مالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول حيث وصل سعر البرميل في سنة 2011 إلى 112 دولار وبلغ رصيد صندوق ضبط الإيرادات مقدار 5381 مليار دينار.(DGPP, 2020)

أما من سنة 2013 شهدت التحولات الاجتماعية وحجم النفقات العامة تراجع في قيمتها، مما أدى إلى تراجع عجز الموازنة العامة بمقدار 1125مليار دينار أي بنسبة 35% مقارن بسنة 2012، كما بقيت التحويلات الاجتماعية محافظة على حصتها من مجموع النفقات العامة مقارنة من سنة 2012 بنسبة 26%.

وفي بداية سنة 2014 بدأت قيمة مخصصات التحويلات الاجتماعية في ارتفاع ملحوظ حتى سنة 2016، وفي ظل تراجع رصيد صندوق ضبط الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار البترول بداية من سنة 2014 حيث في سنة 2017 أصبح الصندوق لا يملك أي الأرصدة المالية(DGPP, 2020)، إلا أن الدولة حافظة على حصة الدعم الاجتماعي من مجموع النفقات العامة وكانت النسبة تتراوح ما بين 22% و25%، وهذا ما تسبب في عجز الموازنة العامة تدرجيا بداية من سنة 2014، وكانت نسبة 52% من العجز الموازنة العامة تسبب فيها نفقات التحويلات الاجتماعية، حتى بلغت هذه النسبة 80% في سنة 2016 بقيمة عجز قدره 2285.9مليار دينار، ورغم محاولة الدولة ترشيد الدعم الاجتماعي في سنة 2017 حيث انخفضت إلى 1624 مليار دينار بنسبة 12% مقارنة بسنة 2016، إلا أنها تسببت كذلك في عجز الموازنة العامة بنسبة 130% رغم انه في تلك الفترة انخفض عجز الموازنة العامة إلى 1234.7 مليار دينار والذي يعتبر اقل قيمة له في فترة الدراسة.

إلا إن الدولة سرعان ما زادت من قيمة مخصصات الدعم حيث ارتفعت في سنة 2019 بنسبة 12% مقارنة بسنة 2017 ، وفي الفترة 2017-2020 حافظة التحويلات الاجتماعية على حصتها من حجم النفقات العامة بمقدار 22% تقريبا، وبقيت تتسبب في عجز الميزانية العامة بمقدر 120% تقريبا. وهذا ما أدى إلى اعتماد سياسية التمويل التضخمي لتمويل عجز الموازنة العامة حيث صرح الوزير المالية انه تم طبع ما قيمته 2185 مليار دج في سنة 2017 و1555 مليار دج منذ بداية سنة 2018 حتى 2018/11/15(راوية، 2018) في إطار التمويل الغير التقليدي، مما تسبب في ارتفاع العام للأسعار وفق مؤشر الأسعار الاستهلاك الذي بلغ 215.21% في سنة 2020 في مدينة الجزائر (سنة أساس 2000=100)(DGPP, 2020)

5.الخاتمة:

من خلال استعراضنا للجوانب النظرية للموازنة العامة وسياسة الدعم الحكومي، وتوضيح انعكاسات الأخيرة على الموازنة العامة وإسقاطها على التجربة الجزائرية في الفترة 2010–2020، ان حصة التحويلات الاجتماعية كانت مابين 22% و26%من مجموع النفقات العامة، وهذا بسبب كثرة أنواعها حيث بلغ 10 أنواع واستفادت كافة أفراد المجتمع بدون الاستثناء الغني والفقير من أهم دعم استنفاذا للنفقات مثل دعم الأسعار دعم التعليم والدعم الصحي، ما أدى إلى مزاحمة الدعم الحكومي للنفقات وبرامج التنمية الاقتصادية ورغم تراجع مداخيل الدولة في آونة الأخير إلى انه بقيت محافظة على نصيب الدعم الحكومي من موازنة العامة للدولة

وقد نتج عن هذه السياسة اثر كبير على الموازنة العامة بحيث تسبب بعجز الموازنة العامة بنسبة 131% في سنة 2017، وكانت النسبة في 4 سنوات الأخير تتراوح ما بين 117% إلى 131% وهذه النسب كبيرة، مما اضطرت الدولة إلى اعتماد سياسة التمويل التضخمي وخطورة هذه السياسة على الاقتصاد الوطني وحتى على أداء السياسة الدعم، والذي يهدف إلى تحقيق استقرار في الأسعار وتحاشي ضغوط تضخمية، وخاصة في ظل عدم مرونة جهاز الإنتاجي وعدم استجابة العرض الكلي للطلب الكلي فان هذه السياسة أدت إلى ارتفاع عام في الأسعار وبالتالي فان تحمل تكاليف الدعم يقع على عاتق الطبقات الفقيرة بتحملها ارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية وهذا ما لا يسمح بتحقيق العدالة في إعادة توزيع الدخل.

1.5التوصيات:

في ظل المخرجات سياسة الدعم المطبقة في الجزائر وتسببها في إهدار موارد المالية، ومزاحمتها لنفقات البنية التحتية والتنمية الاقتصادية في التعليم والصحة وتنمية القدرات البشرية أصبح من اللازم على الدولة:

- إن تراجع سياسة الدعم وتقوم بإصلاحات حقيقية لترشيده وتحول من سياسة الدعم العيني إلى سياسة الدعم النقدي، من اجل تفادي تسرب الدعم إلى جهات الغير المخصصة لها، كما أن برنامج الدعم النقدي المشروط أثبتت كفاءته في عدة الدول كماليزيا وإندونيسيا وعدة دول، ويجب على الدولة محاكاة إصلاح هذه الدول وإسقاطها على الجزائر ويجب أن يكون هذا التحول تدريجي لتفادي تسبب في حالة لا استقرار السياسي والاجتماعي والتي الجزائر في غنى عنها.
- رفع من مخصصات تنمية القدرات البشرية للرفع من أداء اقتصاد المعرفة، واستثمار في العامل البشري من اجل زيادة من ناتج الدخل الفردي وعدم الحاجة إلى الدعم.

- البحث عن إيرادات أخرى خارج قطاع المحروقات، وتنوع الاقتصادي وتشجيع القطاع الفلاحي على زيادة الإنتاج مع حرص على زيادة صناعة التحويلية لتفادي ضياع المنتجات الفلاحية، مع السهر على إبرام اتفاقات دولية في مجال تصدير منتجات الفلاحية لزيادة مداخيل الدولة.

الاستثمار في القطاعات التي تتطلب يد العاملة الكبير، مثل قطاع الصيد البحري من اجل امتصاص البطالة وعدم الحاجة الأفراد إلى الدعم.

6.قائمة المراجع

- DGPP. (2014). Rapport de présentation de la LF 2014. Consulté le 4 28, 2021, sur la Direction Générall de la Prévision et des Politiques: http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/NPLF%202014.pdf
- DGPP. (2020). rétrospective. Consulté le 04 29, 2021, sur la direction Général de la Prévision et des Politiques: http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2019.pdf
- أبو بكر حنصال، وسعدية بن احمد. (2018). إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية وتحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 07،2018.
- ابوبكر حنصال. (2020). سياسة دعم الاسعار، اسبابها، اثارها وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية–(اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بشار: جامعة طاهري محمد.
- احمد محمود امين محمود. (2013). سياسة الدعم الحكومي في مصر: المشاكل والحلول. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، الصفحات 5–30.
- حسام غرديان، والامير عبد القادر حفوظة. (2018). كفاءة وعدالة نظام الدعم الحكومي الجزائري. مصير التنمية الاجتماعية في الجزائر (الصفحات 1–32). تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد.
- حسين براهمي، ومبارك قرقب. (2020). دعم الطاقة وتاثييره على الموازنة العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2009–2018. مجلة افاق علمية، الصفحات 474–490.
- حسين صيام. (1983). سياسة دعم الاسعار دراسة عن الاعانات الاقتصادية مع تركيز خاص على التجربة المصرية(أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق، القاهرة: جامعة القاهرة.
- خديجة الاعسر. (2016). اقتصاديات المالية العامة . القاهرة: دار الكتب المصرية.
- زينب توفيق. (2016). تقييم اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في مصر من 1990 الى 2014. بحوث اقتصادية عربية، الصفحات 8–46.

- طارق محمد صفوت. (2018). إصلاح الدعم المواد البترولية(في ضوء الدروس المستفادة من تجريبيتي اندونيسيا وايران). الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- عبد الحميد عبد المطلب. (2010). اقتصاديات المالية العامة . القاهرة: دار الكتب المصرية.
- عبد الرحمن راوية. (05 11, 2018). مال واعمال. تاريخ الاسترداد 29 04, 2021، من الخبر: **https://www.elkhabar.com/press/article/146364/**
- عزت قناوي. (2006). اساسيات في: المالية العامة. الفيوم: دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم.
- علي توبين. (2015). عجز الموازنة واثاره بين النظرية والتطبيق. مجلة الافتصاد الجديد، الصفحات 169–182.
- لطفي محمد كمال عبد المنعم. (2011). الاقتصادية الكلية لتحرير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة: جامعة القاهرة.
- محمد اللوزي سعود. (2016). الاثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة دعم السلع الاساسية في الاردن (رسالة ماجيستير). كلية الاقتصاد ، عمان: الجامعة الاردنية.
- محمد عبد الرحمن انور رجب. (2018). الاثار السلبية لدعم الطاقة على الاقتصاد المصري خلال الفترة 2004–2014 واقتراح اطار ترشيده(اطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والادارية والبيئية، عين شمس: جامعة عين شمس.
- ممدوح عوض الخطيب. (2007). اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي. دراسات الاقتصادية ، الصفحات 1–33.
- وزارة التجارة. (06 03, 2011). النصوص القانونية مرسوم التنفيذي رقم 11–108. تاريخ الاسترداد 01 05, 2021، من وزارة التجارة الجزائرية: **https://www.commerce.gov.dz/ar/reglementation/decret-executif-n-deg-11-108#**